

دور المنظمة العالمية للجمارك في مكافحة الجريمة المنظمة

أ. أحسن عمروش

كلية الحقوق

المركز الجامعي بخميس مليانة ، عين الدفلى

Resume

Contribuer à l'Organisation mondiale des douanes dans la lutte contre la criminalité organisée grâce à un système de contrôle des exportations (contrôles à l'exportation) sur certaines catégories de biens pour assurer la sécurité des sociétés, des économies, et de l'environnement, en particulier, la menace croissante du terrorisme international et la criminalité organisée transfrontalière, nécessaire pour renforcer les frontières nationales pour prévenir les attaques terroristes et autres actes dirigés contre les États membres.

ملخص :

تساهم منظمة الجمارك العالمية في مكافحة الجريمة المنظمة من خلال نظام الرقابة على الصادرات (ضوابط التصدير) على فئات محددة من السلع لضمان الأمن والسلامة للمجتمعات، والاقتصاديات، والبيئة، فبتزايد خطر الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود، تطلب الأمر تعزيز الحدود الوطنية القائمة وضوابط دولية فعالة لمنع الهجمات الإرهابية وغيرها من الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد الدول الأعضاء .

مقدمة

إن تنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية و صلاتها المتزايدة مع الجرائم الإرهابية، أدى لتضايف جهود الدول الأعضاء في المجتمع الدولي على عقد العزم لحرمان الضالعين في الجرائم المنظمة عبر الوطنية من الملاذ الآمن ، بملاحقتهم ، و هذا عن طريق التعاون الدولي الذي سيشكل أداة ناجعة وإطار قانوني ضروري لمكافحة الأنشطة الإجرامية المنظمة مثل غسيل الأموال والفساد والاتجار غير المشروع بأنواع النباتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراض والجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي.....الخ (1)

إن التنظيم المحكم للمنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية ، دفع المنظمة الأممية لتبيان مخاطر هذه الجرائم المتجددة، و أن مكافحتها يتطلب تنظيما دوليا و آليات مختلفة حسب طبيعة المكافحة ، و من أهم التنظيمات الدولية الأمنية التي تساهم في مكافحة الجريمة المنظمة في الواقع الدولي :المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، ومجلس التعاون الجمركي (المنظمة العالمية للجمارك)، ومكتب الشرطة الأوروبية (اليوروبول)(2)

حيث تساهم منظمة الجمارك العالمية في مكافحة الجريمة المنظمة من خلال نظام الرقابة على الصادرات (ضوابط التصدير) على فئات محددة من السلع لضمان الأمن والسلامة للمجتمعات، والاقتصاديات والبيئة، فبتزايد خطر الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود تطلب الأمر تعزيز الحدود الوطنية القائمة بضوابط دولية فعالة لمنع الهجمات

الإرهابية وغيرها من الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد الدول الأعضاء . و على هذا الأساس فان دراستنا لمنظمة الجمارك العالمية و دورها في مكافحة الجريمة المنظمة يرجع لعدة أسباب , فالسبب الأول هو زيادة حجم وتعقيدات التجارة الدولية بسبب سياسات تحرير التجارة للعديد من دول العالم إضافة إلى الإجراءات الخاصة بالإفراج الجمركي خاصة مع ازدياد المنافسة العالمية من خلال تطور سلاسل النقل و التخزين و التوزيع و العمل على تقليص الوقت الخاص بمختلف هذه المراحل

أما السبب الثاني فهو تجدد نماذج الأعمال التجارية مثل مسألة التوزيع ، والنقل المتعدد الوسائط للبضائع عبر الحدود ، وزيادة الضغوط على سلاسل التوريد ، الحماية من الممارسات غير العادلة للتجارة الدولية كتهريب السلع بموجب فواتير ، أو الاحتيال ، سوء دفع التعريفية والتعدي على حقوق الملكية الفكرية في حين يتمثل السبب الثالث في التهديدات الأمنية ، الجريمة المنظمة و إيرادات الاحتيال و هذا كله ضد إمدادات التجارة الدولية حيث تتعرض للاستغلال من جانب الجماعات الإرهابية التي تشغل الشبكات من خلال الانخراط في الأنشطة غير المشروعة مثل التهرب من الغش الضريبي ، تهريب المخدرات وأخطار وأضرار السلع المحظورة ، غسيل الأموال ، وتجارة السلع المزيفة ، إضافة إلى الفساد الإداري في إدارات الجمارك ، و هذا ما يشكل تحديا يواجه الحكومات لبناء عالم أكثر سلاما وازدهارا وعدلا ، لتجاوز التحديات العالمية من خلال إنشاء وتطوير الاتحادات الجمركية والمناطق التجارية الحرة واتفاقات الشراكة الاقتصادية

يتمثل السبب الرابع في ضعف الأداء الجمركي بسبب إتباع نظم وإجراءات تقليدية في مجالات النقل و التكنولوجيا و إدارة الأعمال ، إضافة إلى القصور في النواحي التشريعية سواء في السياسات التجارية و الإجرائية و عدم التفهم الكامل للحاجة إلى التنسيق و التعاون بين منظمة الجمارك العالمية و الإدارات المحلية و المصالح المتضاربة للدول

لذلك فان منظمة الجمارك العالمية تواجه العديد من المشاكل في مجال مكافحتها للجريمة المنظمة ، رغم ذلك تبقى مركزا عالميا لخبرات الجمارك، من خلال مجال تخصصها في المسائل الجمركية التي تساهم بآليات متباينة في مكافحة الجريمة المنظمة بأنواعها دعما للإستراتيجية العالمية لمكافحة الجريمة و تعزيز العدالة الجنائية الدولية ، بالتأكيد على فعالية الرقابة الجمركية التي تعني أن جميع السلع التي تدخل أو تخرج من الإقليم الجمركي ، تخضع للرقابة الجمركية الهادفة لضمان الامتثال لقانون الجمارك .

و على هذا الأساس تبرز الإشكالية الرئيسية التالية : إلى أي مدى يمكن لآليات منظمة الجمارك العالمية المساهمة في دعم إستراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة على المستوى العالمي ، و ضمان حماية السلم الاقتصادي ؟ ،

المطلب الأول :تعريفها

هي صوت مجتمع الجمارك العالمي، حيث تساهم في عدة مجالات التي تشمل وضع المعايير العالمية ، وتبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية ، وسلسلة امن الإمدادات التجارية، وتسهيل التجارة الدولية ، وتعزيز إنفاذ القوانين الجمركية وأنشطة الامتثال ، ومكافحة التزيف والقرصنة ، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وتعزيز النزاهة المستدامة ، و بناء القدرات العالمية للجمارك .

و منه فإن منظمة الجمارك العالمية تعتبر مركزا عالميا لخبرات الجمارك، و هي المنظمة الدولية الوحيدة ذات الاختصاص العالمي في المسائل الجمركية .

المطلب الثاني : أهدافها

تستهدف منظمة الجمارك العالمية من خلال تخصصها في مجال التكاليف المتصلة بالتجارة الدولية ، و بحماية الحدود الوطنية بمكافحة أنماط الجريمة المنظمة التي تهدد سلامة التنمية الوطنية و الإقليمية و الدولية وفقا ل :

إن تجسيد الشراكة التي تدافع عنها المنظمة العالمية للجمارك هو احد مفاتيح لبناء الجسور بين إدارات الجمارك وشركائه، من خلال تجسيد الرفاه الاجتماعي لأعضائها، و تعزيز حماية المجتمع والتراب الوطني ، وتأمين وتسهيل التجارة الدولية في بيئة دولية تتسم بعدم الاستقرار ومهددة دوما بالنشاط الإرهابي .

كما أن تجسيد النظام المتناسق المنظم للأسماء التعريفية الهادف لجمع إحصاءات التجارة الدولية، و تبادل البيانات التجارية فيما يتعلق بمثل هذه الإجراءات من اجل تقليل التكاليف المتصلة بالتجارة الدولية، و الذي يستخدم على نطاق واسع من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص لأغراض تحديد الضرائب الداخلية، والسياسات التجارية، ومراقبة السلع الخاضعة للرقابة، وقواعد المنشأ، وتعريفات الشحن، إحصاءات النقل، ورصد الأسعار، وتجميع الحسابات الوطنية، والبحوث والتحليلات الاقتصادية .

إن التقييم الجمركي للسلع المستوردة هو مصمم أساسا لأغراض تحديد معدلات الرسوم الجمركية ,وهو يشكل الأساس لإخضاعها لضريبة الرسوم الجمركية، وهو عنصر أساسي لجمع إحصاءات التجارة ، ورصد القيود الكمية ، وجمع الضرائب الوطنية ، إضافة إلى تحقيق التوازن بين تسهيل التجارة والامتثال للمتطلبات القانونية و تبسيط وتوحيد سياسات ممارسات إدارات الجمارك.

لمنظمة الجمارك العالمية دور حاسم في التجارة الدولية من خلال تنفيذ ضوابط فعالة لتأمين الدخل ، وضمان الامتثال للقوانين الوطنية ، وضمان وحماية المجتمع، و تطوير القدرة التنافسية الاقتصادية ، و نمو التجارة الدولية وتطوير السوق العالمية .

تتمتع المنظمة بنهج فعال في بناء القدرات الإقليمية الإستراتيجية لتحسين نوعية أنشطة منظمة الجمارك و الهادفة لتشجيع تبادل الأفكار والإجراءات الرامية إلى تحقيق نفس الأهداف الإقليمية ، وهما النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، من خلال كفاءة وفعالية و توزيع فروع منظمة الجمارك العالمية الذي يحقق زيادة كبيرة في مقدار التمويل والدعم التقني المتاحة حاليا (3)

المطلب الثالث :تطورها التاريخي

يبدأ تاريخ المنظمة العالمية للجمارك عام 1947 عندما بدأت عشر حكومات أوروبية الممثلة في لجنة التعاون الاقتصادي الأوروبي للقيام بعملية إنشاء فريق لدراسة إمكانية إنشاء واحد أو أكثر من الاتحادات الجمركية Customs Union القائمة على مبادئ الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) القديم .

حيث في عام 1948 ، أقيمت مجموعة لدراسة إنشاء لجننتين (اللجنة الاقتصادية واللجنة الحكومية للجمارك) و أصبحت اللجنة الاقتصادية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، و لجنة الجمارك أصبحت مجلس التعاون الجمركي (CCC) (Customs Coopération Council) و في عام 1952 ، دخلت اتفاقية إنشاء مجلس التعاون الجمركي رسميا حيز النفاذ (4) والمجلس هو الهيئة الإدارية ، و كانت الجلسة الافتتاحية الأولى للمجلس عقدت في بروكسل في 26 يناير 1953 ، و بعد سنوات من النمو في عضويتها ، و في عام 1994 اعتمد المجلس اسم منظمة الجمارك العالمية ، و أصبحت بمثابة مؤسسة حكومية دولية عالمية ، تضم حتى الآن 174 إدارة جمارك تعمل في

جميع القارات ، وتعمل على تطوير جميع مراحل التنمية الاقتصادية و هي مسئولة عن تجهيز أكثر من 98 ٪ من مجموع التجارة الدولية (5)

حيث في عام 1947 اتفقت ثلاثة عشر من الحكومات الممثلة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا على إنشاء فريق دراسي لبحث إمكانية إنشاء واحدة أو أكثر من الاتحادات الجمركية بين مختلف الدول الأوروبية ، وفقا لمبادئ الغات ، ثم في سنة 1948 قرر فريق الدراسة إنشاء لجنتين : اللجنة الاقتصادية التي تطورت في وقت لاحق لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الجمركية التي تحولت فيما بعد إلى مجلس التعاون الجمركي ثم إلى منظمة الجمارك العالمية .

أما في عام 1952 أبرمت اتفاقية إنشاء مجلس التعاون الجمركي التي دخلت حيز التنفيذ في 4 من تشرين الثاني / نوفمبر ، ثم عقدت الدورة الافتتاحية للمجلس في بروكسل 26 من كانون الثاني / يناير 1953 في حضور ممثلين عن سبع عشرة دولة أوروبية .

كما أبرمت الاتفاقية الدولية لتبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية عام 1974 ، إضافة إلى الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في الوقاية والقمع والتحقيق في المخالفات الجمركية ، التي دخلت حيز النفاذ في 21 من أيار / مايو 1980 و في عام 1988 أبرمت منظمة الجمارك العالمية الاتفاقية الدولية بشأن النظام المنسق لتصنيف السلع وترميزها و دخلت حيز النفاذ في 1 كانون الثاني / يناير ، كما قام سنة 1993 مجلس منظمة الجمارك العالمية ببناء إعلان أروشا بشأن نزاهة الجمارك الدولية.

في عام 1994 مجلس المنظمة يعتمد اسم "المنظمة العالمية للجمارك" لكي تعكس على نحو أفضل طبيعة المنظمة (عالمية العضوية)، كما اعتمد مجلس منظمة الجمارك العالمية يعتمد الاتفاقية الدولية لتبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية عام 1999 و في تموز / يولييه 2003 مجلس منظمة الجمارك العالمية يعتمد اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية (اتفاقية جوهانسبرغ)

كما قام مجلس منظمة الجمارك العالمية عام 2005 باعتماد معايير تأمين و تسهيل التجارة العالمية ، إضافة إلى إطلاق برنامج كولومبس ، اكبر برنامج لالتزام الجمارك بمبادرة بناء القدرات لدعم تنفيذ معايير تأمين وتسهيل التجارة العالمية ، و مكافحة الجريمة المنظمة سنة 2006

المبحث الثاني: آليات مكافحة الجريمة المنظمة

تتوزع آليات مكافحة الجريمة المنظمة في نطاق هذا التنظيم الدولي حول آلية الإعلانات و التوصيات ، لجنة الإنفاذ و الامتثال و برامج دعم الدول الأعضاء .

المطلب الأول :الإعلانات و التوصيات

أصدرت المنظمة العالمية للجمارك نصوصا تشريعية ساهمت من خلالها تحديد المجال العام و الخاص لآليات الجمارك في مكافحة الجريمة المنظمة في نطاق تخصصها المتمثل في حماية الحدود الوطنية للدول الأعضاء و من أهم تلك النصوص الإعلانات والتوصيات.

الفرع الأول : الإعلانات

الفرع الثاني : التوصيات

الفرع الأول : الإعلانات

تعد الإعلانات من أهم الآليات التشريعية التي لها دور في تحديد المبادئ و الأطر العامة التي تلتزم بها الأنظمة الجمركية للدول الأعضاء، لتبين هذه الأخيرة إرادتها للامتثال للسياسة الجمركية العالمية.

أولا : إعلان أوتاوا 1987

ثانيا : إعلان اروشا 1993

ثالثا : إعلان بودابست 1997

رابعا : إعلان قبرص 2000

خامسا : إعلان مابوتو 2002

سادسا : إعلان بروكسل 2003

أولا : إعلان أوتاوا

تضمن إعلان أوتاوا لعام 1987 أعلى درجات الانسجام والتماثل في الأنظمة الجمركية وتحسين تقنيات الجمارك و مواجهة التحديات التي تعترضها في جميع أنحاء العالم ، و مواكبة تنامي التجارة الدولية والتبادل والترابط العالمي ، والنمو السكاني المتزايد ، و السفر الدولي المتزايد ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلع المحظورة ، الاحتياك التجاري ، التقدم التكنولوجي

حيث التزمت الدول من خلال الإعلان بوجوب تشجيع تنسيق وتبسيط العمليات الجمركية من خلال احترام النظام المنسق الخاص بتطبيق نظام التعريف الجمركية ، من اجل الإنتاج ، وإحصاءات التجارة والنقل ، و تنظيم تعريفات الشحن التجارية لتوصيف السلع الأساسية ونظم الترميز من خلال تحديث النظام ليعكس التغيرات في التكنولوجيا وفي أنماط التجارة الدولية لأغراض التجارة الحديثة ، مع وضع قاعدة بيانات خاصة بنظام جمع ونشر قرارات التصنيف الوطني لمصلحة الأعضاء ، وبالتالي تمكين مجلس التعاون الجمركي ليعمل كمركز لتبادل المعلومات بشأن تصنيف السلع، إضافة إلى تطوير وتعزيز مستوى الجمارك ، و إجراءات موحدة للبيانات ونظم الصرف الآلي لها.

بالإضافة لتطوير وتحسين قدرات الإنفاذ والرقابة من خلال التعاون مع الأعضاء والمنظمات المهمة في تطوير التقنيات والنظم التي تهم الجمارك و دراسة أساليب الرقابة الجمركية لضمان كفاية إنفاذ و تبسيط وتسريع العمليات الجمركية ، مع تحقيق أقصى قدر من تبادل المعلومات والاستخبارات و طنيا و دوليا.

كما حدد الإعلان ضرورة تحسين الموارد البشرية ، وتنظيم إدارة الجمارك بتعزيز البرامج الإقليمية الخاصة بتدريب موظفي الجمارك وتوفير محفل للمناقشات على مستوى الإدارات الجمركية ، وبرامج مساعدة الخبراء ، تعزيز صورة دوائر الجمارك وجعل أهدافها معروفة بشكل أفضل للجمهور العام (6)

ثانيا : إعلان اروشا

دعا إعلان اروشا لعام 1993 أعضاء مجلس التعاون الجمركي لتنفيذ برامج مستدامة للنزاهة التي تلتزم بها الحكومات ، وقطاع الأعمال ، وأعضاء المجتمع الدولي لدعم الحرب ضد الفساد ، لضمان تحصيل الإيرادات الوطنية ، وحماية المجتمع ، وتيسير التجارة وحماية الأمن القومي ، وإذ يعترف بأن النزاهة هي مسألة حاسمة بالنسبة لجميع الأمم وجميع إدارات الجمارك وإن وجود الفساد سيحد من قدرة الجمارك لانجاز مهمتها بفعالية، و أكد أن استفحال الفساد سيؤدي لانخفاض الأمن القومي، و تقليص الإيرادات الوطنية، و خفض الاستثمارات الأجنبية، و انخفاض الثقة العامة في المؤسسات الحكومية ، و انخفاض مستوى الثقة بين الإدارات الجمركية و الوكالات الحكومية، و حدوث انخفاض في

مستوى الامتثال الطوعي لقوانين وأنظمة الجمارك، مع تدني الروح المعنوية للموظفين

كما أكد الإعلان على ضرورة معالجة البرنامج الوطني الفعال لنزاهة الجمارك مواضيع رئيسية ترتبط أساسا بالقيادة والالتزام لمنع الفساد ، مع تبنى دور قيادي قوي وتقبل مستوى مناسب من المسؤولية والمساءلة للحفاظ على مستويات عالية من النزاهة في جميع جوانب أعمال الجمارك، إضافة لتطوير الإطار التنظيمي ، و قوانين الجمارك و المبادئ التوجيهية والإجراءات لتكون منسقة ومبسطة ، مع تطويرها للقضاء على الروتين والحد من الازدواجية التي لا داعي لها ، مع ضمان إعلان القوانين الجمركية ، والإجراءات الإدارية ليكون من السهل الوصول إليها وتطبيقها في مجال موحد ومتسق و واضح. كما حدد الإعلان مسألة حوسبة وظائف الجمارك لتحسين الكفاءة والفعالية و إزالة فرص الفساد، و زيادة مستوى المساءلة و مراجعة الحسابات في وقت لاحق من رصد ومراجعة القرارات الإدارية ، و تهيئة النظم الآلية بما يقطع الطريق للتقليل إلى أدنى حد من الفرص غير المناسبة في ممارسة أي موظف وجهها لوجه مع العملاء و بالخصوص للمناولة ونقل الأموال ، إضافة إلى الإصلاح والتحديث الذي يساهم في تطوير كفاءة العاملين فيها، و تجنب بطء الإجراءات المرهقة التي تؤدي لانتشار الرشاوى و التحايل على المتطلبات الرسمية .

كما التزمت الدول بضرورة مراجعة الحسابات والتحقيق الذي يمكن أن يدعم مكافحة الفساد في الجمارك بتنفيذ مجموعة من تقنيات الرصد والمراقبة مثل برامج الفحص الداخلي ، ومراجعة الحسابات الداخلية والخارجية وأنظمة التحقيق والمقاضاة، فهذه الأنظمة تقيم توازن معقول بين النزاهة والقمعية التي ترمي إلى تحديد حوادث الفساد والتأديب أو مقاضاة لأولئك الأفراد المشاركين ، موظفو الجمارك ، كما تشجع عامة الجمهور على تقديم التقارير عن التصرفات الفاسدة ، غير أخلاقية أو غير قانونية ، وعندما تقدم هذه المعلومات ، فإنه ينبغي إجراء تحقيق فوري و بطريقة دقيقة .

كما حدد الإعلان مسألة إدارة الموارد البشرية الذي تلعب دورا كبيرا في محاربة الفساد في الجمارك، و لتحقيق ذلك يجب توفير المرتب الكافي و مزايا مالية لتمكين موظفي الجمارك من الحفاظ على مستوى معيشي لائق ، مع استبقاء الموظفين القدامى للمحافظة على مستويات عالية من النزاهة ، و ضمان اختيار الموظفين بإجراءات خالية من التحيز والمحسوبية ، كما أن القرارات المتعلقة بتعيين و نقل و ترقية الموظفين تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إزالة الفرص لموظفي الجمارك لعقد علاقات لفترات طويلة من الزمن ، إضافة إلى ضمان الروح المعنوية والثقافة التنظيمية ، خاصة و أن انتشار الفساد يؤثر على الروح المعنوية لموظفي الجمارك و على سمعة الإدارة الجمركية، لذا يجب أن تكون الممارسات نشطة للمشاركة في برامج مكافحة الفساد وينبغي تشجيعها على تقبل مستوى مناسب من المسؤولية عن سلامة الإدارة.

كما حدد الإعلان العلاقة مع القطاع الخاص من خلال تكريس الشفافية و تحديد معايير السلوك المهني و العقوبات المرتبطة بالتورط في الفساد من اجل ردع العملاء المتورطين في دفع الرشاوى لتسهيل الحصول على معاملة تفضيلية (7)

ثالثا : إعلان بودابست

اعتبر إعلان بودابست 1997 أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية أصبحت واحدة من مجمل المشاكل التي تهدد سلامة وامن واقتصاديات العالم ، و أن انتشارها يؤثر سلبا على الإيرادات العامة ويعرقل التجارة الدولية المشروعة ، وإذ يعترف بأن الجريمة العابرة للحدود رتبت المسؤوليات القانونية والتشغيلية للجمارك من أجل حماية الحدود ، ومساهمة الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية التي يمكن أن يقدمها نظام فعال لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، لذلك على جميع إدارات الجمارك مسؤولية الكشف عن المهربات و مراقبة حركة السلع و هذا من خلال تعزيز التعاون بين إدارات الجمارك لقمع التجارة غير المشروعة وإيرادات الاحتيايل وغسيل الأموال وتهريب المخدرات ، والأسلحة النارية وغيرها من السلع غير المشروعة .

كما حدد الإعلان ضرورة زيادة فعالية الإدارات الجمركية في مجالات الامتثال و الإنفاذ وتسهيل التجارة المشروعة ، إضافة إلى تحديث الإدارات الجمركية ، من خلال ضمان سرعة وسلاسة تبادل المعلومات بين أعضائها ، بواسطة شبكة الاستخبارات لمكتب الاتصال الإقليمي (8)

رابعاً : إعلان قبرص

أكد إعلان قبرص 2000 على أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية قادرة على الاستفادة من التقدم التكنولوجي والاستخدام المتزايد للتجارة الدولية الشرعية لتغطية أنشطتها غير المشروعة ، و أن الجمارك هي الوكالة الرئيسية المسؤولة عن مراقبة حركة عبر الحدود للسلع ، وإذ تسلم بأن التنسيق بين الإدارات الجمركية أمر أساسي في المعركة ضد الأنشطة غير القانونية عبر الحدود وبأن تبادل المعلومات والاستخبارات بينهما يمكن أن يؤدي إلى أكثر استهدافاً واتخاذ إجراءات فعالة من حيث التكلفة .

يركز هذا الإعلان على تشجيع الدول للانضمام للاتفاقية الدولية للمساعدة الإدارية المتبادلة من أجل الوقاية والتحقيق وقمع الجرائم ، نيروبي 9 حزيران /يونيه 1977 ، من خلال تطوير إجراءات مكافحة المخالفات الجمركية عن طريق زيادة التنسيق بين إدارات الجمارك في مجالات إنفاذ ، تيسير الامتثال و تحليل المخاطر

كما حدد الإعلان صلاحيات سريعة وسلسلة لتبادل المعلومات بين الأعضاء لتأمين الاستخدام الثنائي و الإقليمي والدولي بمساعدة من المنظمة العالمية للجمارك و مكتب الاتصال الإقليمي للاستخبارات (9)

خامساً : إعلان مابوتو

يجسد إعلان مابوتو 2002 التزام القارة الإفريقية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في الجمارك ، وفقاً لمبادئ وعناصر من إعلان اروشا ، و حماية القارة الإفريقية من أنماط الجريمة المنظمة ، و دعم هيئات الجمارك الوطنية الإفريقية (10)

سادساً : إعلان بروكسل

تدرك الدول الأعضاء في إعلان بروكسل 2003 أن الاتجار غير المشروع في المخدرات والسلائف يشكل تهديدا خطيرا ومتزايداً للصحة العامة و لازدهار الأمم ، وإدراكاً منها لحقيقة أن الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي ، و المشاكل التي تهدد أمن الاقتصاد العالمي ، هي إلى حد كبير ممول من تهريب المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، و هذا يؤثر على التجارة المشروعة .

إضافة إلى أن إدارات الجمارك هي المسؤولة عن مراقبة نقل البضائع ، ووسائل لنقل والأشخاص عبر الحدود ، وإذ تؤكد ضرورة إقامة التعاون بين إدارات الجمارك لمكافحة الاتجار غير المشروع على الصعيدين الدولي والإقليمي ، وفي نفس الوقت ضمان التشغيل السلس للاقتصاد المشروع وحماية المصالح الاقتصادية المشروعة (11)

الفرع الثاني : التوصيات

تصدر المنظمة العالمية للجمارك مجموعة توصيات غير ملزمة لصالح الدول الأعضاء في بعض المسائل التقنية ، هدفها تحفيز الأعضاء على الامتثال الدائم لأهداف المنظمة، و اتخاذ التدابير اللازمة وطنياً لتطوير الأنظمة و التشريعات الجمركية الوطنية وفقاً لما لا يتعارض مع مبادئ و أهداف المنظمة ، و نتطرق ل :

أولاً : توصية مجلس التعاون الجمركي حول التبادل التلقائي للمعلومات بشأن الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية

ثانياً : توصية مجلس التعاون الجمركي المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية

ثالثا : توصية منظمة الجمارك العالمية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية

رابعا : توصية مجلس التعاون الجمركي لتطبيق بروتوكول مكافحة التصنيع غير المشروع والاتجار في الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها ، والمكمل للأمم المتحدة اتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

خامسا : توصية مجلس التعاون الجمركي بشأن الحاجة إلى تطوير وتعزيز دور الإدارات الجمركية في معالجة غسل الأموال وفي استرداد عائدات الجريمة

أولا : توصية مجلس التعاون الجمركي حول التبادل التلقائي للمعلومات بشأن الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية

إن تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية يشكل خطرا على الصحة العامة ويضر المصالح الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية، لذلك أقرت توصية مجلس التعاون الجمركي حول التبادل التلقائي للمعلومات بشأن الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية 8 حزيران /يونيه 1971 ضرورة مكافحة هذه الآفة عن طريق مراقبة العمليات المشتبه في أنها تشكل، أو يبدو أنها اتجار غير مشروع للمخدرات و المؤثرات العقلية، مع مراقبة الأشخاص المشتبه في اشتراكهم في هذه العمليات ، إضافة إلى تبادل المعلومات التي تعزز رقابة السلطات المختصة لاتخاذ إجراءات ضد إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية و عقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بغية تكثيف العمل من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (12).

ثانيا : توصية مجلس التعاون الجمركي المتعلقة بمنع الاتجار غير المشروع في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية

إن النمو السريع في حالات تهريب الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية ، يؤدي لإلحاق ضرر جسيم للبلدان التي تعاني من جراء هذه الجرائم ، في البيئة و الناحية الاقتصادية ، واقتناعا منها بأن العمل على مكافحة هذا الاتجار يكون أكثر فعالية من جانب السلطات المختصة في مختلف البلدان ، و أن مثل هذا الإجراء يمكن أن يتحسن من خلال توثيق التعاون بين المنظمات الدولية المشاركة في تنظيم تجارة الحيوانات البرية المهددة بالانقراض ، صدرت توصية مجلس التعاون الجمركي المتعلقة بمنع الاتجار غير المشروع في

الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية حزيران 1991 من اجل ضمان المساعدة الإدارية المتبادلة ، تجميع المعلومات المتعلقة بالغش الجمركي، مع دعوة أعضاء الاتحادات الجمركية لتطوير تقنيات منع وكشف التجارة الدولية غير المشروعة في الأنواع المهددة بالانقراض و النباتات البرية ، مع دعم البرامج التدريبية لموظفي الجمارك (13)

ثالثا : توصية منظمة الجمارك العالمية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية

حيث أن توصية منظمة الجمارك العالمية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية 18حزيران /يونيه 1997 أوصت أعضاء منظمة الجمارك العالمية لإنفاذ القانون بضرورة وضع الاستراتيجيات التي تمكن الإدارات الجمركية من تقديم مساهمات كاملة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية ، مع مراعاة تسهيل التجارة الشرعية ، إضافة إلى تعزيز التعاون بين إدارات الجمارك داخل الإطار القانوني الوطني ، بما في ذلك تبادل الاستخبارات والمعلومات المضادة للجريمة العابرة للحدود الوطنية ، و تعزيز الإطار الدولي لتبادل المعلومات الإستخباراتية (14)

رابعاً : توصية مجلس التعاون الجمركي لتطبيق بروتوكول مكافحة التصنيع غير المشروع والاتجار في الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها، المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

أقرت توصية مجلس التعاون الجمركي لتطبيق بروتوكول مكافحة التصنيع غير المشروع والاتجار في الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها، المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 29 حزيران / يونيو 2002 على ضرورة أن تكون أعمال منظمة الجمارك العالمية متجانسة وفعالة لمراقبة الإجراءات الجمركية المطبقة في استيراد وتصدير ونقل الأسلحة النارية ، لأن مراقبة التجارة الشرعية للأسلحة النارية في المجتمع التجاري يمكن أن يساعد على إنفاذ القانون و تعزيز الرقابة على الأسلحة النارية

و على هذا الأساس كان لا بد من تعزيز الرقابة على الاستيراد و تصدير وعبور الأسلحة النارية و تطبيق عمليات مراقبة شحنات الاتجار بجميع أصناف الأسلحة النارية وأجزائها وذخائرها ، و وضع إحصاءات دورية وفقاً للجنة النظام المنسق من أجل تيسير و رصد ومراقبة المنتجات المحددة في بروتوكول الأسلحة النارية كما حددت التوصية ضرورة التحقق من أن التراخيص مناسبة لنقل الأسلحة النارية لضمان شرعية الشحنات ، و اتخاذ تدابير أمنية لمراقبة مخاطر استيراد، تصدير ،عبور ،تخزين شحنات الأسلحة النارية و تجهيز مكاتب و مواقع المراقبة بأحدث التكنولوجيات للفحص الأمن، ونشر النظم الآلية ، والموارد البشرية المتخصصة لمراقبة شحنات الأسلحة النارية عبر الحدود

إضافة إلى ذلك أقرت التوصية ضرورة توسيع تبادل المعلومات وزيادة التعاون بين القانون و وكالات الإنفاذ وتشجيع استخدام نظم وتقنيات المتخصصة، و تشجيع إبرام مذكرات التفاهم بين الجمارك والتجار الشرعيين، مثل المصنعين والمستوردين والمصدرين والسماسرة و الناقلين للأسلحة النارية لتعزيز الضوابط وزيادة المساءلة (15)

خامساً : توصية مجلس التعاون الجمركي بشأن الحاجة إلى تطوير وتعزيز دور الإدارات الجمركية في معالجة غسيل الأموال و استرداد عائدات الجريمة

أقرت الدول الأعضاء في المنظمة من خلال توصية مجلس التعاون الجمركي بشأن الحاجة إلى تطوير وتعزيز دور الإدارات الجمركية في معالجة غسيل الأموال و استرداد عائدات الجريمة 25 يونيو 2005 بأن الدافع الأساسي في ارتكاب الجريمة هو جمع المال وان غسل الأموال سمة من سمات العديد من أنواع الجريمة ، و أن نسبة كبيرة من الأموال تشكل دعامة للاتجار بالمخدرات ، الإرهاب والجرائم الخطيرة الأخرى تنتقل من بلد إلى آخر في شكل سيولات نقدية ، و هذا يهدد المصالح الاقتصادية والاجتماعية للأعضاء لهذا ظهرت الحاجة إلى تحسين قدرة وكالات إنفاذ القانون لاستهداف و اعتراض العائدات الإجرامية كما أن تعزيز إدارات الجمارك على العمل بفعالية ضد غسل الأموال يمكن أن يقدم مساهمة حاسمة في الاستجابة الشاملة لاعتراض الحركات النقدية غير المشروعة عبر الحدود.

و لتحقيق هذه الأهداف وجب تفعيل مكافحة غسيل الأموال وطنياً ، عبر استرداد العائدات الإجرامية ، و إنفاذ استراتيجيات لمعالجة الجرائم الأصلية ، مصدر المال غير المشروع محل التبييض ، إضافة إلى مراقبة عملية حركة النقد الدولي من قبل المسافرين الذين يحملون نقداً أو الأدوات النقدية التي تزيد قيمتها عن مبلغ محدد، و مشاركة أكبر للسلطات الجمارك في مراحل مكافحة غسيل الأموال (التحقيق ، محاكمة الجرائم الأصلية والتحقيقات المالية ، استرداد العائدات أو الأصول الإجرامية) (16).

المطلب الثاني :لجنة الإنفاذ و الامتثال

تستهدف لجنة الإنفاذ و الامتثال لحماية المجتمع من الجرائم العابرة للحدود الوطنية على أساس مبادئ إدارة المخاطر من خلال أداء خدمات تشترك في مجموعة واسعة من الأنشطة ذات الصلة لتبادل المعلومات والاستخبارات حول مكافحة الغش التجاري ، والتزوير ، وتهريب البضائع العالية للضرائب ولا سيما السجائر والكحول ، والاتجار بالمخدرات ، وسرقة السيارات والأموال ، والجرائم الالكترونية ، وتهريب الأسلحة والمواد النووية ، والنفايات السامة وأسلحة الدمار الشامل .الجرائم الواقعة على الملكية الفكرية والثقافية والأنواع المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات.

و في سياق الأولويات المنصوص عليها في الخطة الإستراتيجية ، تعمل منظمة الجمارك العالمية حاليا على إعطاء الأولوية لتأمين وتسهيل سلسلة الإمدادات للتجارة الدولية التي تعمل على تحقيق الازدهار الاقتصادي للنظام التجاري العالمي الذي يكون عرضة لاستغلال غير المشروع الذي يلحق ضررا جسيما بالاقتصاد العالمي بأسره، كما أن السلطات الحكومية المتخصصة بمراقبة وإدارة النقل الدولي للبضائع، وإدارات الجمارك هي في موقع

فريد لتوفير مزيد من الأمن لسلسلة الإمداد للتجارة العالمية ، والإسهام في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ولهذه الأسباب فإنه لا بد لمنظمة الجمارك العالمية وضع إستراتيجية من شأنها تأمين حركة التجارة في العالم ، لذلك سنتطرق إلى مفهوم لجنة الإنفاذ و الامتثال ، هيئات لجنة الإنفاذ و الامتثال ، و أهم مسؤولياتها

الفرع الأول : مفهومها

الفرع الثاني : هيئات لجنة الإنفاذ و الامتثال

الفرع الثالث : مسؤوليات لجنة الإنفاذ و الامتثال

الفرع الأول : مفهومها

لتحديد مفهوم لجنة الإنفاذ و الامتثال لا بد من تحديد ولاية اللجنة ، العضوية فيها ، و غرض و نطاق عملها

أولا : ولاية اللجنة

ثانيا : العضوية في اللجنة

ثالثا : الغرض والنطاق

أولا : ولاية اللجنة

تشكل لجنة الإنفاذ إطار أعمال لجنة التوجيه العام لمجلس منظمة الجمارك العالمية ، كما أن سياسة و ولاية لجنة الإنفاذ تكون بالعمل على إنفاذ الدراسات ، و تمكين المجلس من أداء الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية المنشئة للجمارك (17)

ثانيا : العضوية في اللجنة

تتكون اللجنة من ممثلين أعضاء المجلس والاتحادات الجمركية أو الاقتصادية التي هي أطراف متعاقدة في اتفاقيه نيروبي ، و لا يكون لهذه النقابات الحق في التصويت ، ويكون لكل عضو من أعضاء الاتحاد الجمركي أن يرشح مندوب واحد و نائب واحد أو أكثر لتمثيله (18)

ثالثا : الغرض والنطاق

تساهم اللجنة في الاتجاه الاستراتيجي للعمل الذي قامت به منظمة الجمارك العالمية في الامتثال ، الرقابة والاستخبارات ضمن إطار الخطة الإستراتيجية لمنظمة الجمارك العالمية في مجال مكافحة أنماط الجريمة المنظمة ، و

تشجيع تبادل الآراء والخبرات وأفضل الممارسات وتسهيل تحسين التعاون بين الإدارات الجمركية ، وقطاع الأعمال و القطاع الخاص والمنظمات الحكومية وغير الحكومية .

إضافة إلى تشجيع إجراء تحسينات فعالة في مجال التكنولوجيا والاتصالات والصكوك القانونية ، و تعزيز التدابير التي من شأنها أن تزيد من فعالية الاتصال الإقليمي لمكاتب الاستخبارات ، إضافة إلى توفير الدعم الاستراتيجي لمنظمة الجمارك العالمية من خلال برامج المساعدة التقنية ، ودعم الوكالات الدولية المانحة، و تعزيز التدابير التي من شأنها تحسين التوجه الاستراتيجي والتركيز من الأعضاء من أجل تحقيق وتحسين النتائج.

الفرع الثاني : هيئات لجنة الإنفاذ و الامتثال

في سياق الأولويات المنصوص عليها في الخطة الإستراتيجية تعمل لجنة الإنفاذ و الامتثال الخاص بمنظمة الجمارك العالمية من خلال شبكة الإنفاذ الجمركي ، مكاتب الاتصال الإقليمي للاستخبارات و الأفرقة العاملة

أولا : شبكة الإنفاذ الجمركي

ثانيا : مكاتب الاتصال الإقليمي للاستخبارات

ثالثا : الأفرقة العاملة

أولا :شبكة الإنفاذ الجمركي

حيث أصبحت الشبكة جاهزة للعمل في تموز / يوليه 2000 ، حيث أصبح لإدارات الجمارك العضو في منظمة الجمارك العالمية الحصول على المعلومات من الشبكة التي تعمل على تجسيد إنفاذ نظام عالمي لدعم وتعزيز الجمارك لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، بالاعتماد على تكنولوجيا التشفير لحماية الاتصالات ونقل البيانات ، و هذا من خلال قاعدة بيانات تحدد مجال نشاط الجمارك و المضبوطات والجرائم ، التي تضم البيانات اللازمة لتحليل الاتجار غير المشروع في مختلف مجالات اختصاص الجمارك.

كما أن موقع الشبكة (CWS) يحتوي على تنبيهات وكذلك شبكات المخابرات والجمارك والخدمات التي يحتاج إليها ، إضافة إلى استخدام أسلوب إخفاء قاعدة البيانات و تطبيقات الاتصالات لتسهيل التعاون والاتصالات بين دوائر الجمارك ومستخدمي الشبكة على المستوى الدولي.

ثانيا : مكاتب الاتصال الإقليمي للاستخبارات

اعتمد المجلس توصية من مجلس التعاون الجمركي بشأن تشغيل الشبكة العالمية لمكاتب الاتصال الإقليمي للاستخبارات في حزيران / يونيه 2003، و تدعمه شبكة الإنفاذ الجمركي لمكافحة الجرائم ، الذي يعتبر نظام عالمي لإنفاذ و دعم وتعزيز الجمارك لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، وتهدف مكاتب الاتصال الإقليمي للاستخبارات إلى توليد هيكل مشترك ومبادئ أساسية ، عبر نقاط الاتصال الوطنية ، من خلال نموذج اتفاق بين المنظمة العالمية للجمارك والإدارة المضيفة تحدد فيه مسؤوليات كل من الطرفين و قواعد تشغيلها، من خلال ثلاث مستويات:

. أمانة المنظمة العالمية للجمارك، الذي يتمثل الدور الرئيسي لها في ضمان الإدارة المركزية لشبكة الإنفاذ الجمركي عن طريق استخدام وتشغيل وصيانة نظام المعلومات العالمي للاستخبارات .

. مكاتب الاتصال الإقليمي للاستخبارات ، الذي يتمثل دورها في ترتيب نقاط الاتصال الوطنية داخل المنطقة ، وتنظيم إرسال الدعوات السنوية لاجتماعات ، وتوفير المساعدة التقنية .

• نقاط الاتصال الوطنية من الإدارات الأعضاء، الذي يتمثل الدور الرئيسي لها في جمع بيانات الضبط ، بما في ذلك جميع التفاصيل المطلوبة المتعلقة الجرائم الجمركية ، من جميع المصادر الممكنة على المستوى الوطني (19)

ثالثا : الأفرقة العاملة

تساهم الأفرقة العاملة في مساعدة منظمة الجمارك العالمية على بعض المسائل التقنية و المتخصصة ، و من أهم الأفرقة المرتبطة بمكافحة الجريمة المنظمة نذكر :

1. الفريق الخاص بالاستخبارات الإستراتيجية و المعلومات العالمية

2. فريق إدارة شبكة الإنفاذ الجمركي

3. الفريق العامل المعني بالغش التجاري

4. فريق خبراء المنظمة العالمية للجمارك بشأن الجريمة الالكترونية

1. الفريق الخاص بالاستخبارات الإستراتيجية و المعلومات العالمية

أنشئ بعد موافقة اللجنة في عام 2002 من اجل وضع إستراتيجية تلبي احتياجات الدول الأعضاء لتنمية الذكاء والاستعراض الدوري لنموذج تقييم المخاطر، و وضع الفريق وثيقة "النظام العالمي للمعلومات والمخابرات الإستراتيجية" الذي أقرتها اللجنة في 2003، وفي 2004 اعتمدت الوثيقة من قبل المجلس، ومن المهام الأخرى للفريق الاستعراض الدوري لنموذج تقييم المخاطر.

2. فريق إدارة شبكة الإنفاذ الجمركي

يعمل الفريق على الإشراف على الإدارة الفعالة والكفاءة لنظام الشبكة، و تشجيع تبادل الآراء والخبرات وأفضل الممارسات بشأن نظام الشبكة، و المحافظة عليه، و رصد تطوراتها بانتظام ، وتقييم أداؤها الأمني ، و تحديد أهم التعديلات التقنية الواردة عليها، و صياغة منظور مستخدم الشبكة وتقديم هذه المعلومات إلى هيئات صنع القرار في منظمة الجمارك العالمية من خلال إستراتيجية إدخال مزيد من التحسينات على النظام، و السياسة المتصلة بالمسائل القانونية.

3. الفريق العامل المعني بالغش التجاري

انشأ الفريق العامل المعني بمكافحة الغش التجاري في يونيو 2005 ويرمي لتجسيد عدة مهام من خلال دراسات للتأكد من احتياجات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الغش التجاري وآرائهم بشأن الأساليب الممكنة للتعاون الدولي في معالجة الاحتيال التجاري، و دراسة وتسليط الضوء على الروابط القائمة بين الاحتيال التجاري ، وغسل الأموال والجريمة المنظمة والإرهاب .

4. فريق خبراء المنظمة العالمية للجمارك بشأن الجريمة الالكترونية

حيث يعمل فريق خبراء المنظمة العالمية للجمارك بشأن الجريمة الالكترونية من خلال الدفاع عن البنى التحتية الالكترونية لأعضاء منظمة الجمارك العالمية عن طريق رصد تطورات التكنولوجيات الالكترونية التي يمكن أن توفر منافع أو مزايا خاصة لأعضاء منظمة الجمارك العالمية في منع استعمال الأنظمة الالكترونية جنائيا ضد الإيذاء ، وإساءة استعمالها ، أو الهجوم ، والمساعدة في تطوير الاستخبارات و كشف المجرمين و جمع الأدلة .

إضافة إلى ذلك ضمان توفير الإنذار المبكر للتعرف على مواطن الضعف المحتملة الناجمة عن الاستغلال

الإجرامي للنظم الالكترونية مثل التجارة الالكترونية والغش ، انتحال الهوية، والسرقه والتلاعب في البيانات ، و مواجهة التهديدات التي تمس الكفاءات الأساسية لأعضاء منظمة الجمارك العالمية من خلال تطوير أفضل الممارسات الوقائية التكنولوجية ، التي يمكن أن تستخدمها إدارات منظمة الجمارك العالمية للحد من هذه المخاطر ، بما في ذلك النظر في مسائل المراقبة الدائمة و إنفاذ القانون ، صقل أساليب جديدة لجمع وتقديم الأدلة المناسبة .

الفرع الثالث : مسؤوليات لجنة الإنفاذ و الامتثال

تمارس لجنة الإنفاذ و الامتثال مجموعة من الصلاحيات و الاختصاصات في مجال حماية الحدود الوطنية للدول الأعضاء من أنماط الجرائم المنظمة من خلال ضمان امن سلاسل التوريد العالمية ، مكافحة الغش التجاري، تهريب السجائر والتبغ، حماية حقوق الملكية الفكرية، مكافحة المخدرات والسلائف الكيميائية، غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الجريمة البيئية، الأسلحة النارية، الجريمة الالكترونية، الإرهاب البيولوجي، سرقة التراث الثقافي .

أولاً . تأمين سلسلة التوريد العالمي و مكافحة الغش التجاري

ثانياً . مكافحة تهريب السجائر والتبغ و حماية حقوق الملكية الفكرية

ثالثاً . مكافحة المخدرات والسلائف الكيميائية و غسل الأموال وتمويل الإرهاب

رابعاً . مكافحة الجريمة البيئية و الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية

خامساً . مكافحة الجريمة الالكترونية و سرقة التراث الثقافي

سادساً . مكافحة الإرهاب البيولوجي

أولاً . تأمين سلسلة التوريد العالمي و مكافحة الغش التجاري

تجدر الإشارة إلى انه في حزيران / يونيه 2003، اعتمدت المنظمة العالمية للجمارك سلسلة من التدابير التي من شأنها أن توفر إطاراً متيناً لأفضل الممارسات والمعايير لاستخدامها من جانب أعضائه في تأمين سلسلة الإمدادات للتجارة الدولية وفي نفس الوقت تسهيل تدفق التجارة المشروعة وتنفيذ احتياجاتها الوطنية، و هذه التدابير المقدمة تستجيب للشواغل الدولية الخاصة التي مفادها أن سلسلة إمدادات التجارة يمكن أن تستخدم لنقل أسلحة الدمار الشامل ، و هذا من خلال وضع نموذج بيانات لمنظمة الجمارك العالمية الأساسية المطلوبة لتحديد الشحنات عالية المخاطر الواجب نقلها، و وضع مبادئ توجيهية لوضع قوانين وطنية لجمع ونقل المعلومات الجمركية، و وضع مبادئ التوجيهية لأمن انتقال الإمدادات التجارية.

كما أن مسألة مكافحة الغش التجاري مرتبطة أساساً بالاستفادة من كل الفرص المعروضة في النقل المتعدد الوسائط ونظم وأنماط التجارة لتنفيذ مجموعة متنوعة من المخططات الخاصة بمكافحة الغش التجاري بالنسبة للبلدان النامية ، والبلدان المتقدمة ، خاصة و أن الغش التجاري يساهم في غسل الأموال الذي يمكن أن توفر تدفقات رأس المال إلى الخارج لصالح الجماعات الإجرامية مثل شراء الأسلحة ، وتهريب المخدرات ، بإنشاء الفريق العامل المعني بالغش التجاري في يونيه 2005 ، الذي يوفر أفضل الممارسات للدول الأعضاء من اجل بناء قدراتها على مكافحة مشكلة الاحتيال التجاري و هذا من خلال تطوير التقنية والتدريب ، و تصميم هيكل الإنفاذ الفعال للجمارك، و وضع نموذج للعمليات الجمركية المشتركة كأداة صالحة لمكافحة الغش التجاري، و إجراء دراسة احتياجات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الاحتيال التجاري، و تسليط الضوء على الروابط القائمة بين الاحتيال التجاري ، وغسل الأموال والجريمة المنظمة

ثانيا . مكافحة تهريب السجائر والتبغ و حماية حقوق الملكية الفكرية

لا يزال تهريب السجائر والتبغ يمثلان مشكلة عالمية ، وهي في تزايد مستمر على الرغم من استراتيجيات الإنفاذ الحكومية ذات القيمة العالية ، وفرض ضرائب عالية على المادتين التي أدت للمتاجرة بهما بصورة غير مشروعة عن طريق تهريبهما ، وعملية التهريب نشاط مركزي عالمي لأعمال المنظمات الإجرامية التي تولد لها أرباحا غير المشروعة قد تكون مرتبطة مع منظمات الإرهاب الدولي ، التي تسعى لتمويل أنشطتها ، كما أن تزيف السجائر أدى لتحميل التجارة الشرعية للسجائر تكاليف باهظة، كما فوت على الحكومات الرسوم والضرائب .

أما الجرائم التي تمس حقوق الملكية الفكرية و كل ما لها قيمة تجارية من براءات الاختراع، التصميم ، النماذج وحقوق التأليف والنشر، كلها تقع فريسة للقرصنة الالكترونية التي تزداد و يصعب اكتشافها، و من المعروف أن التكنولوجيا السائدة في السوق العالمية تتجاهل تماما الاعتبارات الإنسانية، وهذا هدف يتفق تماما مع المنظمات الإجرامية والإرهابية التي تستخدم عملية الاستغلال غير المشروع للملكية الفكرية قصد الربح لغاية تزيف وقرصنة وصناعة الإجرام لتمويل أنشطتها ، خاصة و أن البضائع المزيفة تؤثر على الاقتصاد العالمي ، و على جميع الفاعلين في التجارة الدولية و تثبط فرص الاستثمار الأجنبي ، فالمنتجين والموزعين ورجال الأعمال يبحثون عن التجارة المنصفة في بيئة تتضمن حماية العلامات التجارية للمؤسسات الاستثمارية من المنافسة غير العادلة، لذلك تعتمد الشركات العالمية إلى خفض مواقع التصنيع والتوزيع ، عبر انتقاء أسواق المنافسة العادلة.

و من خلال اتفاق تريبس الخاص بالجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية و الموقع عليه يوم 15 نيسان /ابريل 1994 يصف مسؤوليات الجمارك لتحمل تطبيق لوائح حقوق الملكية الفكرية خلال الألفية الجديدة ، والعديد من إدارات الجمارك في البلدان النامية التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية ، و يتضمن الاتفاق عدة شروط أهمها أن مسؤولية اتخاذ تدابير حماية العلامات التجارية وحقوق الطبع تقع على عاتق أصحاب الحق أنفسهم، و أن دور الجمارك هو المساعدة على ضمان هذه حقوق، و أن الشركات يجب أن تحمي ما ابتكرت ، فإذا لم تسجل ملكيتها الفكرية وفقا للأنظمة المعمول بها بشكل دقيق لدى هيئة رسمية معترف بها (وطنية ، إقليميا أو دوليا) ، فسيكون من الصعب اتخاذ إجراءات ضد المتهم بالتزوير.

إضافة إلى برنامج منظمة الجمارك العالمية الجمركي المشترك للتدريب على حماية حقوق الملكية الفكرية الذي يمثل برنامج للتعليم الالكتروني على حماية حقوق الملكية الفكرية الذي أطلق في المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة التزوير والقرصنة (تشرين الثاني / نوفمبر 2005، ليون -فرنسا) الذي يساعد على استهداف موظفي الجمارك وتحسين أوضاعهم المتصلة بحقوق الملكية الفكرية والاستراتيجيات الجديدة للمكافحة ، مع وضع نماذج تعليمية مفصلة تشمل الدروس ودراسات الحالة التي تتناول ظاهرة التزيف وأثره في جميع أنحاء العالم.

ثالثا . مكافحة المخدرات والسلائف الكيميائية و غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

حيث تشارك منظمة الجمارك العالمية في العديد من المبادرات في مجال مكافحة المخدرات والسلائف الكيميائية

من بينها :

1.ميثاق باريس

2. مشروع بريزم

1. مشروع كوهين

1. ميثاق باريس

قامت شراكة جديدة بين الدول المتضررة من الأفيون و الهروين المصدر من أفغانستان ،مع مشاركة المنظمات الدولية والإقليمية، و تشارك منظمة الجمارك العالمية بانتظام في اجتماعات الفريق الاستشاري لميثاق باريس 2003 "Paris Pact" الذي يتكون من مسؤولي حكومات بلدان مجموعة الثماني وأعضاء الاتحاد الأوروبي والبلدان المتضررة ، ويجتمع الفريق سنويا للنظر في الاقتراحات المقدمة من الخبراء التقنيين لتنفيذ إستراتيجية مكافحة المخدرات ومساعدة الجهات المانحة (20)

2. مشروع بريزم

تعد منظمة الجمارك العالمية عضوا ثابتا في فريق عمل مشروع بريزم "Project Prism" 2002 حيث يقوم هذا البرنامج الدولي ضمن نطاق إمكانياته ، بمساعدة الأعضاء في مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلائف والمنشطات وللعقاقير التي تحدث نشوة ، خاصة و أن المشروع يخلق شبكة من السلطات الوطنية المختصة في الحكومات من اجل إعطاء القدرة على التصدي لمشكلة المنشطات ، كما أنها تجري عمليات مكثفة لتيسير سهولة تحديد مصدر السلائف والمعدات وطريقة التحويل، وتقنيات التهريب و مراقبة شحنات نقلها عبر الدول (21)

3 . مشروع كوهين

يعد مشروع كوهين 2005 Project Cohesion آلية عالمية منقحة من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، و تتضمن دمج الأنشطة التنفيذية لبرنامج "العملية الأرجوانية " "Operation Purple" الخاصة برصد تسريب برمنغانت البوتاسيوم، و برنامج "عملية توباز" "Operation Topaz" " الخاصة برصد تسريب انهيدريد الخل ، لتوقيف الشحنات غير المشروعة للمادتين المستعملتين لإنتاج الهروين و الكوكايين (22)

أما بالنسبة لمكافحة جريمة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب فتساهم منظمة الجمارك العالمية في مكافحة أنشطة غسيل الأموال، من خلال برامج مكافحة لتعزيز قدرة الدول على مكافحة غسيل الأموال عن طريق زيادة الوعي ، وتطوير البرامج التدريبية ، وصياغة الصكوك القانونية ، وتعزيز شبكة قاعدة البيانات و المساهمة في تتبع العائدات الإجرامية ، خاصة و أن غالبية المنظمات الإجرامية تعاني من مشكلة مشتركة بعد اقترافها أنماطا من الجرائم، ألا وهي كيفية إضفاء الشرعية على عائدات الجريمة لتحقيق أرباح خيالية باعتبارها القوة الدافعة الرئيسية وراء اقتراف الجريمة ، إلا وهي كيفية إضفاء الشرعية على عائدات الجريمة.

حيث أصدرت المنظمة العالمية للجمارك توصية في 2001 بعنوان " توصية من مجلس التعاون الجمركي بشأن الحاجة إلى تطوير وتعزيز دور الإدارات الجمركية في معالجة غسل الأموال واسترداد العائدات المتأتية من الجريمة ، كما أصدرت توصية في يونيو 2005، تؤكد فيها من جديد دور الجمارك في مجال مكافحة غسل الأموال ووسعت نطاق التوصية ، لتغطية جرائم تمويل الإرهاب (23)

رابعا . مكافحة الجريمة البيئية و الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية

يشكل تلوث الهواء ، الماء ، والأرض ، و تدمير الأنواع المهددة بالانقراض خطرا على التنمية المستدامة وعلى صحة البشر، فالجريمة البيئية مشكلة دولية متنامية، و تساهم المنظمة وفقا للاتفاقات البيئية المتصلة بالتجارة الدولية في

المكافحة من خلال :حماية الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، و مراقبة حركة البضائع و المواد المستنفذة لطبقة الأوزون ، و التحكم في نقل و تحرك النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، و تطبيق إجراءات الموافقة المسبقة لبعض المواد الكيماوية والمبيدات الخطرة في التجارة الدولية.

كما تشكل التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة النارية تهديدا خطيرا للسلام، و أصبحت تستخدمها المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية لأغراض غير شرعية ، وهذه المسألة تم الاهتمام السياسي المتزايد بها في إطار البيئة الأمنية الحالية ، التي يشكل الإرهاب تهديدا رئيسيا ، مع استمرارية مراقبة الأسلحة على كل المستويات ، كما جاء في قرارات مجلس الأمن 1373 لعام 2001 و 1456 لسنة 2003.

كما تساهم منظمة الجمارك العالمية في السيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال إبراز المشاكل الناجمة عن الانتشار العشوائي لهذه الأسلحة ، وطرق معالجة هذه المشاكل، تحت رعاية الأمم المتحدة ، من خلال "بروتوكول الأسلحة النارية المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2001" وهي المعايير والإجراءات المعمول بها لضمان السيطرة على التجارة المشروعة في الأسلحة النارية.

خامسا . مكافحة الجريمة الالكترونية و سرقة التراث الثقافي

تواكب منظمة الجمارك الدولية تطورات التكنولوجيا التي ساهمت في سرعة نظم الحواسيب الشبكية، والابتكار التكنولوجي المسهل للنشاط الإجرامي عن طريق إيجاد وسائل جديدة أكثر مرونة ، وزيادة القدرة على تجنب اكتشافها ،و كل هذه التطورات أصبحت مشكلة لإدارات الجمارك في التعامل مع الجرائم التي ارتكبت عبر الانترنت ،لذلك انشأ الفريق العامل الخاص بالجريمة الإلكترونية (2000) الذي يعمل على توفير مختصين لتقديم المشورة بشأن جوانب الجريمة الالكترونية من حيث تأثيرها على الدول، كما يقدم إستراتيجية 'الإنذار المبكر' لتمكين الإدارات الجمركية لمكافحة الجرائم المتجددة على الانترنت و إدارة مخاطرها (24)

كما يشكل الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية جريمة ضد التراث العالمي ، و نهب هذه الممتلكات واحدة من أقدم أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، و لتحقيق غاية منظمة الجمارك في مكافحتها، كان لا بد من التعاون مع المنظمات الدولية وغيرها من وكالات إنفاذ القانون مثل اليونسكو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية لوقف هذا النشاط غير المشروع.

سادسا . مكافحة الإرهاب البيولوجي

أخذت منظمة الجمارك العالمية الدور الاستباقي في محاربة الإرهاب البيولوجي بالمشاركة في الجهود التي تضطلع بها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ، و وزارة خارجية الولايات المتحدة، حيث بدأت المنظمة العالمية للجمارك في تنفيذ برنامج خاص في 1993 في مجال مكافحة الأسلحة النووية وغيرها من المواد المشعة المهربة، والهدف من هذا البرنامج هو مساعدة الدول الأعضاء لتعزيز قدراتها لمنع وكشف والرد على الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى ، و لتقديم ما يلزم لضمان الوعي بخطورة الأسلحة النووية وغيرها من المواد المشعة و التي تهدد الأمن الدولي ، خاصة و أن البرنامج يعمل على رفع مستويات الوعي لإدارات جمارك ، و دعم البرامج التدريبية وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء ، و خلق إطار للتعاون الدولي بين مختلف إدارات الجمارك في جميع أنحاء العالم، و تبادل المعلومات وتطوير وصيانة قاعدة بيانات (شبكة الإنفاذ الجمركي) .

المطلب الثالث :برامج دعم الدول الأعضاء

تجسيدا لمبدأ الدعم المتواصل لمنظمة الجمارك العلمية للدول الأعضاء فيها، و مساعدتها على الامتثال للتطورات الحاصلة في مجال مكافحة الجرائم ,عكفت المنظمة على صياغة برامج متخصصة لبناء قدرات الأنظمة الجمركية الوطنية لأعضائها، و من أهم تلك البرامج سندرس :

الفرع الأول : برنامج بيكار لشراكات الجمارك في البحث الأكاديمي والتنمية

الفرع الثاني : برنامج النزاهة

الفرع الثالث : برنامج كولومبس للشراكة المانحة

الفرع الأول : برنامج منظمة الجمارك العالمية لشراكات الجمارك في البحث الأكاديمي والتنمية (برنامج بيكار)

حيث عقد أول اجتماع غير رسمي بين أمانة المنظمة العالمية للجمارك والجامعات ومعاهد البحوث ، في مقر منظمة الجمارك العالمية في أيار / مايو 2005، من خلاله اجتمع ممثلون من الجامعات لمناقشة إمكانيات التعاون بين العالم الأكاديمي والجمارك في مجال بناء القدرات، و أقر الاجتماع إنشاء الشبكة الدولية للجمارك والجامعات ، و أنشأت الشبكة الدولية لجمارك الجامعات من أجل تزويد المنظمة العالمية للجمارك وغيرها من المنظمات مع جهة اتصال واحدة مع الجامعات ومعاهد البحوث التي تعمل بنشاط في مجال الجمارك والبحوث والتعليم والتدريب (25) ، إضافة لتوفير الموارد العالمية للحكومات والقطاع الخاص .

كما أن برنامج بيكار مصدر تعليمي للطلاب الذين يرغبون في مزيد من المعرفة في مجال الجمارك والتنظيم والإدارة ، والتجارة الدولية و هو إطار لوضع قاعدة بيانات شاملة من الجامعات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال الجمارك والبحوث، والتعليم ، والتنمية وأنشطة بناء القدرات ، وما يتصل بها من المعلومات ذات الصلة عن الماضي ، والأنشطة الحالية والمقبلة .

كما يوفر البرنامج آلية للاتصال بالأنشطة الراهنة، والتطورات الجديدة، والأحداث القادمة و وضع أول مشروع للمعايير الدولية من أجل الاعتراف بالاحترافية الجمركية ذات الصلة بالتعليم ، خاصة و انه عقد بالتنسيق مع الشبكة الدولية للجمارك و الجامعات مؤتمر حول الشراكة في البحوث الأكاديمية الجمارك والتنمية في 27-28 آذار / مارس 2007 الذي ركز على مواصلة تطوير مجموعة من المعايير المهنية الدولية من أجل تطوير حرفية الجمارك ، كما عقدت في نفس السياق مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون في التنمية وتوفير الطراز العالمي للجمارك والتدريب والتعليم وبناء القدرات والبحوث بين الجامعات مع المنظمة العالمية للجمارك والجمارك والأنشطة ذات الصلة () ، وحتى الآن وقعت بين منظمة الجمارك العالمية وسبع جامعات (26)

الفرع الثاني : برنامج النزاهة

تعتبر النزاهة شرط أساسي لحسن سير أعمال إدارات الجمارك ,في جميع أنحاء العالم و التي تضطلع بدور رئيسي في تيسير التجارة، وتحصيل الإيرادات ، وحماية المجتمع والأمن القومي ، لذلك فان الافتقار إلى النزاهة في الجمارك يمكن أن يشوه التجارة وفرص الاستثمار ، ويقوض ثقة الجمهور في الحكومة والإدارة رفاه جميع المواطنين ومن خلال عمليات التقييم الذاتي ، والعمل على التخطيط والتنفيذ والتقييم باستخدام سلسلة الآليات التي تم تطويرها لأكثر من عقد من الزمان , كما لعبت دورا نشطا و رئيسيا في معالجة مشكلة الفساد المعقدة في الخدمة العامة ، وبشكل محدد في الجمارك من خلال

إعلان أروشا عن النزاهة في الجمارك 1993 هذا الإعلان يدل على استعداد منظمة الجمارك العالمية لتشجيع أعضائها على الامتثال لقواعد النزاهة والإدارة على القيام بأنشطتهم بصورة فعالة. وهو يحتوي على العناصر المحددة التي تهدف إلى تحسين كفاءة إدارات الأعضاء وتقليل أو للقضاء على فرص الفساد، ومن جهة تنسيق منظمة الجمارك العالمية لمكافحة الفساد والنزاهة في الجهد الإنمائي، و لتفعيل برنامج النزاهة تم وضع :

أولاً : دليل سلامة التنمية لصالح تنفيذ إعلان أروشا

ثانياً : المدونة النموذجية لقواعد الأخلاق والسلوك

أولاً : دليل سلامة التنمية لصالح تنفيذ إعلان أروشا

يستند دليل سلامة التنمية لصالح تنفيذ إعلان أروشا المنقح في 2003 إلى التقييم الذاتي العملي الرامي إلى أن يكون أداة عملية لإدارات الجمارك، و يركز على عدد من القضايا الأساسية لتطوير نظام فعال وكفؤ ونزيه، والنزاهة الإدارية، و الاعتماد على فلسفة التحسين المستمر لسلامة استخدام دليل التنمية بنجاح من خلال تنفيذ دورة مستمرة من النزاهة والتقييم الذاتي، وتطوير الإستراتيجية وتقييم التقدم.

ثانياً : المدونة النموذجية لقواعد الأخلاق والسلوك

تجسد الصدق، الحياد، المهنية، النزاهة و الحفاظ على ثقة الجمهور ومجتمع الأعمال، وغيرهم من المسؤولين الحكوميين، والغرض من التطبيق السليم للمدونة من إدارات الجمارك هو التنمية، و تطبيق قواعد الأخلاق والسلوك التي تصف المعايير الأخلاقية للجمارك وتحدد الحد الأدنى المطلوب للمواقف والسلوكيات المتوقعة من جميع موظفي الجمارك، وهو يتضمن فعالية التدابير التأديبية التي يتعين اتخاذها إذا لم يتم الوفاء بالقواعد (27)

الفرع الثالث : برنامج كولومبس للشراكة المانحة

يهدف برنامج كولومبس للشراكة المانحة بتطوير تنفيذ معايير دعم الجهات المانحة للبرنامج الذي كفل نهج فعال للتمويل، والموارد البشرية والخبرة وقد ساهمت به منظمة الجمارك العالمية مع الشركاء في التنمية، حيث يتكون مجتمع المانحين من الدول الأعضاء (إيطاليا، اليابان، النرويج، جنوب إفريقيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة). و من المؤسسات الدولية (الاتحاد الإفريقي، مصرف التنمية الآسيوي، الوكالة الكندية للتنمية الدولية، أمانة الكومنولث، الجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية، الاتحاد الأوروبي، الجماعة المشتركة بين مصارف التنمية للبلدان الأمريكية، الوكالة النرويجية للتنمية، الوكالة السويدية للتنمية الدولية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (28)، وقد استخدمت هذه الأموال لإجراء التشخيص و البعثات وحلقات العمل الإقليمية، و برامج التدريب المتواصل.

الخاتمة

و في الأخير فإن سرعة التغير في البيئة العالمية تطالب الحكومات وقادة الجمارك الاستجابة لهذه التغيرات لأنه أمر لا بد منه للحفاظ على النظام التجاري الدولي، كما أن الرؤية العالمية الجديدة للجمارك تحفز الحكومات على توفير مجموعة من القدرات لتحقيق برامجهم لعقود قادمة، بالإضافة إلى دورها كقوة أمنية، هدفها تعزيز الرفاه الاقتصادي للدول من خلال عدة معايير ومجموعة من الصكوك الدولية الخاصة بتبادل المعلومات، وزيادة توحيد المتطلبات التنظيمية للإدارة والتجارة الدولية، وتعزيز إدارة المخاطر واكتشاف الاحتيال وغيرها من التهديدات و وضع المزيد من المعايير لمكافحة التزوير وغير ذلك من أشكال النشاط غير المشروع.

لذلك كان لا بد من تبيان دور منظمة الجمارك العالمية في مكافحة الجريمة المنظمة من خلال :

- تحسين إدارة الحدود في إطار استراتيجي محدد الأهداف ، مع تعميق فهم الجمارك لمختلف سلاسل التوريد و إدارتها
- رفع مستوى التكنولوجيا الجديدة والشراكات التجارية لتعزيز دور الجمارك في إنفاذ القانون بالإضافة إلى الشراكات مع الوكالات الحكومية ذات الصلة.

- بيان دور الجمارك في الحماية المالية للمصالح المالية للدولة ، من خلال حماية الاقتصاديات الوطنية من النقل غير المشروع للسلع ، بالإضافة لدعم النظام التجاري الدولي من خلال تهيئة مستوى الأعمال التجارية ، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية الوطنية ، وتسهيل التجارة المشروعة ، و حماية المجتمع.

- العمل على نشر ثقافة التكيف مع الأوضاع ، و الامتثال للشرعية من قبل التجار و الدول و المنظمات ، و هذا لمواجهة الحركات المفاجئة للمخاطر

- بيان دورها في دعم الإستراتيجية الجديدة لتحديد المتطلبات والمسؤوليات على المستوى العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة من خلال :

(أ) تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية : من خلال ضمان الإدارة السليمة و التنمية الاجتماعية والاقتصادية و هذا من خلال التنفيذ المناسب للسياسات الاجتماعية والاقتصادية

(ب) تهيئة الظروف للنمو الاقتصادي السليم : من خلال ضمان فرص متكافئة ورعاية فعالة في النظام التجاري الدولي ، وهو أمر حيوي للنمو اقتصادي فعال وتحصيل إيرادات الدولة

(ج) تحسين إدارة و مراقبة الحدود : خاصة و أن مسألة ضمان حدود آمنة من أقدم وظائف الدول لحماية التجارة الدولية و رفع مستوى التكامل الاقتصادي العالمي ، وينطوي ذلك على التنسيق و التعاون بين جميع السلطات المعنية والوكالات العاملة في مجال الحدود والأمن والشروط التنظيمية التي تنطبق على الركاب والبضائع التي تتحرك عبر الحدود ، كما على الحكومات أيضا استكشاف حلول أكثر فعالية لإدارة الحدود

(د) توفير الأمن : إن مفهوم توفير الأمن ، أيضا واحدة من وظائف الدولة ، حيث وسع من المفهوم التقليدي العسكري السياسي للأمن القومي ليشمل أيضا الأمن الاقتصادي القومي من خلال دور الجمارك في السيطرة على حركة البضائع وبالتالي تأمين الدولة والحفاظ على المصالح وتحصيل الإيرادات ، و ضمان الامتثال لسياسات الدولة والقوانين التي تنطبق على النقل عبر الحدود ، السلع ، ومكافحة التهريب ، و تجارة المخدرات و عمليات التمويل الإجرامي و ضمان حدود آمنة ومعترف بها ، مع ضمان تيسير التجارة المشروعة ، بالإضافة إلى التوصل لتوسيع الدور التقليدي لتحصيل الرسوم والضرائب من التجارة الدولية دعما لخزانة الدولة ، إضافة إلى ذلك اللجوء إلى الاستخبارات لمصادرة عوائد البضائع غير المشروعة و تطوير تكنولوجيات الكشف و التحري

(هـ) حماية المواطنين : و هذا من التهديدات مثل تلوث الغذاء ، اللعب غير الآمنة والمنتجات الاستهلاكية ، وغيرها من الأدوية المزورة المزيفة

- العمل على حماية سلاسل التوريد الدولية عن طريق دعم أسلوب التأمين (أسلوب إدارة المخاطر) لتقييم أكثر تعمقا ، وهذا من خلال تتبع وتعقب البضائع في جميع أنحاء سلاسل التوريد الدولية حتى ميناء الوصول ، والتبادل الآني للمعلومات بين رجال الأعمال وبين الجمارك الوطنية وإدارات الجمارك العالمية و يتطلب تحقيق هذا الأمر :

- توفير بيانات موحدة دوليا لمتطلبات التصدير والعبور والاستيراد و قواعد البيانات الجمركية لتمكين تبادل البيانات إلكترونيا بين إدارات الجمارك في وقت مبكر لحماية الحركة الدولية للسلع.

- تنفيذ برنامج منظمة الجمارك العالمية لمعرفة مصدر الشحنة من خلال بيانات النموذج المرجعي .

- الاعتراف المتبادل والتنسيق بين الدول المصدرة عن طريق توحيد معايير إنشاء بروتوكولات العبور والتوريد ، و

العمل على توسيع نطاق المسؤوليات عن طريق تقسيم عنصر التأمين ، لهذا على إدارات الجمارك فهم عنصر المخاطر و توسيع مجموعة المعارف حول إدارة المخاطر والتخفيف من درجة وقوع الخطر على المستوى التنفيذي و كله بناء للحلقات التعليمية التي ستسمح لإدارات الجمارك لدمج الأنشطة المتعلقة بالأخطار

المراجع:

- (1) المادة 3 من الملاحظات التفسيرية للوثائق الرسمية (الأعمال التحضيرية) لعملية التفاوض حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2000 ، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 11 سبتمبر 2000 ، رقم (A/AC.254/37)
- (2) المادة 27 فقرة 2 من الملاحظات التفسيرية للوثائق الرسمية (الأعمال التحضيرية) لعملية التفاوض حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2000 ، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 11 سبتمبر 2000 ، رقم (A/AC.254/37)
- (3) فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، تطوير الأداء الجمركي و اتفاقيات منظمة التجارة العالمية / أمثلة عربية مختارة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، مصر ، 2006 ، ص 7
- (4) فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، تطوير الأداء الجمركي و اتفاقيات منظمة التجارة العالمية / أمثلة عربية مختارة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، مصر ، 2006 ، ص 31
- (5) د/ محمد سالم ، الجمارك بين النظرية و التطبيق ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، 2001 ، ص 77
- (6) إعلان أوتواو حزيران 1987 إعلان صادر من مجلس التعاون الجمركي لمواجهة تحديات سنة 2000
- (7) إعلان اروشا هو إعلان صادر عن مجلس التعاون الجمركي بشأن الحكم الرشيد والنزاهة في الجمارك ، اروشا ، تنزانيا ، في السابع من تموز /يوليه 1993 والمنفتح في حزيران /يونيه 2003
- (8) إعلان بودابست 18 حزيران /يونيه 1997 إعلان من المنظمة العالمية للجمارك حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- (9) إعلان قبرص حزيران 2000 من مجلس التعاون الجمركي بشأن تحسين التعاون الجمركي والتشغيل و المساعدة الإدارية المتبادلة .
- (10) صدر إعلان مابوتو 2002 كنتيجة للمؤتمر القاري المنظم بين المنظمة العالمية للجمارك وحكومة موزامبيق عن النزاهة في مابوتو ، في الفترة من 20 إلى 22 آذار /مارس 2002.
- (11) إعلان بروكسل حزيران 2003 صادر من المنظمة العالمية للجمارك لمكافحة عمليات الاتجار غير المشروع في المخدرات .
- (12) راجع موقع www.wcoomd.org/documents/recommendations/recom20197120e20.320 :
- (13) أصدرت التوصية تطبيقاً لاتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات البرية والنباتات بالانقراض ، واشنطن ، 3 آذار /مارس 1973
- (14) موقع :
- (15) موقع : www.wcoomd.org/documents/recommendations/recom20199720e20.10
- (16) توصية مجلس التعاون الجمركي بشأن الحاجة إلى تطوير وتعزيز دور الإدارات الجمركية في معالجة غسيل الأموال وفي استرداد عائدات الجريمة 25 يونيو 2005 ، ص 2
- (17) الفصل الأول ، المادة 1 من النظام الداخلي للجنة الإنفاذ ، ص 1
- (18) الفصل الثاني ، المادة 2 من النظام الداخلي للجنة الإنفاذ ، ص 2
- (19) منظمة الجمارك العالمية : www.wcoomd.org
- (20) بتاريخ 22 أيار /مايو 2003 انعقد في باريس المؤتمر الوزاري المعنى بالطرق التي تسلكها تجارة المخدرات من آسيا

الوسطى إلى أوروبا ، برعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة .

(21) بتاريخ حزيران /يونيه 2002، عقدت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات اجتماع دولي بشأن سلائف المنشطات وقد عقد الاجتماع في واشنطن العاصمة بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بحضور ممثلي 38 بلدا .

(22) أنشأ برنامج كوهيجن بمبادرة من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من خلال الاجتماع المشترك الذي عقدته في تشرين الأول / أكتوبر 2005

(23) منظمة الجمارك العالمية : www.wcoomd.org

(24) موقع منظمة الجمارك العالمية : www.wcoomd.org

(25) موقع الشبكة الدولية للجمارك والجامعات (incu) : www.incu.org

(26) من بين الجامعات التي عقدت مذكرة تفاهم الهادفة لتعزيز التعاون في التنمية وتوفير الإطار العالمي للتدريب والتعليم نذكر :جامعة muenster ألمانيا /مركز الجمارك والمكوس والدراسات ، جامعة كانبيرا ، استراليا /جامعة زايد ، الإمارات العربية المتحدة /جامعة وهافر ، فرنسا /جامعة ليدز مترو بوليتان ، المملكة المتحدة .

(27) المدونة النموذجية لقواعد الأخلاق والسلوك ، موقع منظمة الجمارك العالمية www.wcoomd.org :

(28) المواقع الإلكترونية للمؤسسات المالية الدولية المشتركة في برنامج كولومبس للشراكة المانحة مع منظمة الجمارك العالمية هي :

الاتحاد الإفريقي www.africa-union.org/ مصرف التنمية الآسيوي www.adb.org / الوكالة الكندية للتنمية الدولية

www.acdi-cida.gc.ca / أمانة الكومنولث www.thecommonwealth.org / الجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية

www.evrazes.com / الاتحاد الأوروبي www.europa.eu / الجماعة المشتركة بين مصارف التنمية للبلدان الأمريكية

www.iadb.org / الوكالة النرويجية للتنمية نورد www.norad.no / الوكالة السويدية للتنمية الدولية

سيديا www.sida.se / مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة www.unodc.org